الفصل الأول

السياق المحيط وفحوى خطاب البشري بشأن الديمقراطية

تمهيد :

كيف قرأ "البشري" أحداث ووقائع الفترة التاريخية التي عاشتها مصر تحت نير الاحتلال البريطاني؟ . وكيف تصوَّر ذلك الواقع بكل أبعاده : السياسية والاجتماعية.. إلخ والذي كانت ظاهرة "الديمقراطية" أحد نتاجه في البعد السياسي؟

أما وأن ظاهرة "الديمقراطية" – مثل غيرها من الظواهر السياسية – ليست نمطا واحداً له نموذج أحادي وإنما هي أنماط متعددة ونماذج كثيرة، لأنها نتاج خبرات مجتمعات مختلفة، كل منها له ظروفه وواقعه الخاص به، ومن ثم ظهرت أشكال وصور "الديمقراطية" تحمل خصوصية المجتمع الذي ينتجها، حتى يكون الكشف عن السياق المحيط بالظاهرة "الديمقراطية"، يكشف ويُفسِّر لنا من ثم - وإلى حد بعيد - كيف ولماذا تكونت تلك الصورة وذلك الشكل من "الديمقراطية" وعلى هذا النحو في تلك الحقبة ؟ أى أن كشفنا وتحليلنا للسياق المحيط بخطاب "البشري" بشأن الديمقراطية، وكيف كان تصوُّره لذلك الواقع الذي أنتج تلك الديمقراطية يكشف ويُفسِّر لنا - إلى حد بعيد - كيف ولماذا تكونت عند البشري تلك الصورة للديمقراطية في تلك الحقبة الزمنية ؟ بمعنى أن: الصورة الذهنية لذلك الواقع التاريخي، بكل أبعاده – التي تكونت من التراكم المعرفي والثقافي "للبشري"، والذي استمده من مصادر المعرفة المتعددة، بعد تفاعلها مع أسسه ومرتكزاته الفكرية والثقافية ومنهجه في النظر أو ما يسمى بالسياق الخاص به، والذي كان له الدور الحاسم في توجهه وانحيازاته – قد شكَّل في النهاية تصوُّره لتلك الصورة المحددة المعالم للواقع، الذي أنتج تصوُّره "للديمقراطية" في تلك الحقبة .

ويمكننا تحديد السياق المحيط بخطاب البشري بشأن الديمقراطية في المرحلة الإستعمارية في المباحث الأربعة الآتية:

- المبحث الأول : السياق التاريخي والسياسى المحيط برؤية البشرى .
- المبحث الثانى : فحوى ومضمون الخطاب .

المبحث الأول

السياق التاريخي والسياسى المحيط برؤية البشرى

المقصود بالسياق التاريخي هو الأحداث التاريخية المؤثرة، وكذلك الأوضاع التي ظلت تعيش في حاضر ذلك الزمان وتُؤثِّر فيه، وقد صنعت إلى حد بعيد كل الأوضاع التي وصلت إليها البلاد في تلك الحقبة، ذلك أن الحاضر هو حصاد الماضي، كما أن المستقبل هو حصاد الحاضر .

أما وأننا قد حددنا مجال هذا البحث فى الفترة الثانية من عصر الاستعمار، والتى تبدأ من ثورة ١٩١٩م - كما نوهنا سابقا- لأن "البشري" فيما قدمه وطرحه من أدبيات أفكار ومفاهيم عن الديمقراطية في عصر الاستعمار، جاء فى الفترة منذ ثورة ١٩١٩م فإن السياق التاريخي– في هذا البحث – هو في كل ما سبق ثورة ١٩١٩م من أحداث ووقائع مؤثرة، ونقصد بالسياق السياسى : المفردات والعناصر التى صنعت البيئة والمناخ السياسي المصري، وشكَّلت الأطر السياسية وبلورت الصيغة السياسية لنظام الحكم المصرى فى تلك الحقبة السالفة فى تصوُّر البشرى .

وينقسم المبحث فى المطلبين التاليين :

- **المطلب الأول : السياق التاريخي والسياسى.**
- **المطلب الثانى : خريطة القوى السياسية .**

المطلب الأول : السياق التاريخي والسياسى

أولاً : حكم محمد علي وأسرته

نستطيع أن نتبيَّن- فى المسكوت عنه – أن البشرى وضع معياراً لتقييم محمد على كحاكم، ولمن جاء من بعده من أولاده حكَّاماً على البلاد من بعده، وهذا المعيار له جانبان :

- الجانب الأول : المضمون الاجتماعى " للمشروع الإصلاحى الحضارى" الذى قدَّمه وقام بتنفيذه، وما أنجزه بالفعل خلال فترة حكمه .
- الجانب الثانى : ما يملكه من سمات رجل الدولة، التى ينبغى أن يتحلَّى بها الحاكم، مثل أن يكون ذو حس عملى، لا ينشغل كثيراً بالجوانب النظرية والفكرية، تستلفته المشكلات العملية ويبادر بالتصدِّى لها بالحلول العملية [1] .

وبهذا "المعيار" نستطيع آن نتفهَّم كيف بدت صورة محمد علي كحاكم - في رؤية البشري٢ - في صورة إيجابية، وذلك مما ذكره عن المضمون الاجتماعى لمشروعه الإصلاحي الحضاري، وما حققه من إنجازات حضارية كبيرة، وما كان يملكه من سمات رجل دولة، حيث نجح فى حل المشكلات العملية والتحديات التى كانت تواجه الدولة، وعلى رأسها ما يسمى الآن بمشكلة الأمن القومى، وجاء فى ذلك بناؤه للمؤسسة العسكرية الجيش على نمط أقوى الجيوش الحديثة .

على عكس أولاده الذين ورثوا حكم البلاد من بعده، فلم يُقدِّم أي منهم مشروعا ذو مضمون اجتماعى يهدف إلى تحقيق مصالح الشعب المصرى، ولا امتلك أي منهم سمات رجل الدولة أو الحس بتحديات وأخطار الأمن القومي، وبالأخص الخديوي إسماعيل، الذى تبنَّى النمط الحضارى الغربى من الناحية الشكلية، وفتح البلاد للثقافة الأوربية وللوفود الاجنبية والديون من الخارج، حتى غرقت البلاد في الديون، الأمر الذي دفع في النهاية لاندلاع الحركة العرابية .

ومع محاولة الخديوي إسماعيل المناورة مع النفوذ الأوربي، تمكَّن الإنجليز والفرنسيون من الضغط على الباب العالي، وتمَّ عزله وتعيين ابنه توفيق خلفاً عنه، الذي استدعى الجيش الإنجليزي للقضاء على الحركة العرابية .

١الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ - مرجع سابق ص ٣٣ – ٣٨ . و منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ مرجع سابق ص ٢٣ – ٢٤ . الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر – مرجع سابق ص ٨ .

٢طارق البشرى - المسلمون والأقباط _ دار الشروق ط٤ – ٢٠٠٤ – ص ١١ – ٣١

ثانياً : حالة مصر من الناحية السياسية الديمقراطية

تصوُّر "البشري" لحالة مصر من الناحية السياسية الديمقراطية فى فترة ما قبل ثورة ١٩١٩م، يتحدد فى ثلاث خطوط أساسية كالأتى :

- حالة مؤسسات الدولة والمجتمع .
- حالة المؤسسة التشريعية .
- حالة المعارضة .

- **حالة مؤسسات الدولة والمجتمع :**

وضع "البشري" تصوُّره لحالة مصر حين دخلها الإنجليز عام ١٨٨٢م، بأنها كانت في صورة دولة مكتملة الأركان، بمعايير الدولة الحضارية الحديثة، فكانت تملك جهازا إداريا وبرلمانا منتخبا، ووزارات ومصالح وإدارات، وجيشا نظاميا حديثا، وشرطة نظامية، وتقسيما إداريا من مديريات "محافظات" ومراكز وأقسام ونظم إدارة محلية وبيروقراطية حديثة ونظم تعليم وقضاء، ووجد الإنجليز شعبا على درجة عالية من التوحُّد، يتمتع بقدر كبير من النضج السياسي، [1]ه صحافته، وجماعته السياسية وغير السياسية، وفوق ذلك له ثورته التي تمثل طموح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القرن التاسع عشر، وهي الثورة العرابية "ثورة مصر للمصريين" ([1]).

- **حالة المؤسسة التشريعية :**

وحدد تصوُّره للمؤسسة التشريعية منذ أول برلمان أنشأه الخديوي إسماعيل وحتى صدور دستور ١٩٢٣م، بأنها كانت مجرد مؤسسة استشارية لا تحمل مضمونا أو مفهوما حقيقيا للسلطة التشريعية وجاء تصوُّره للأشكال المتعددة "للبرلمان" فى الآتى :

أول برلمان مصري منتخب عام ١٨٦٦م أنشأه الخديوي "إسماعيل" تحت اسم "مجلس شورى النواب"، لم يكن إلا تجميلاً لصورة نموذج نظام حكم فردي مطلق استبدادي، فقد كان مجلساً استشاريا من أعيان الريف للمداولة معه في الشئون المالية الخاصة، وبالرغم مما توافر للمجلس من أسس التنظيم البرلماني المأخوذ من النظم الأوربية الحديثة – من الناحية الشكلية- إلا أنه لم يظهر به أي معارضة منظمة ؛ باستثناء بعض الأصوات الشجاعة مع بداية الأزمة المالية، التي كانت تناقش المسائل الضريبية والري، وتطالب بالغاء الضرائب المبالغ فيها التي أثقلت كاهل المواطنين، دون التعرض لأسس السياسات المتبعة، ولا لما تورَّط فيه الخديوي من ديون، وكانت اجتماعات المجلس سرية لا تذاع، كما كانت الميزانية تعرضها الحكومة على المجلس بأية أرقام، ولا تحظى من المجلس بنظرة فاحصة،

---

[1] طارق البشرى – شخصيات تاريخية _ دار الشروق ط١ – ٢٠١٠ ص ٦٣ – ٦٤ .

ويرى أن السبب في ضعف سلطات المجلس هو افتقاد الحياة السياسية لوجود التنظيمات الحزبية القادرة على أداء دورها ووظيفتها في الحياة السياسية الديمقراطية، بالإضافة إلى أن هذا المجلس المنتخب، جاء في إطار نظام سياسي غير نيابي، طالما لم يُسمح له بالمشاركة في صنع القرار السياسي للدولة (١) .

بعد الغزو البريطانى للبلاد وفى إطار استراتيجية الاحتلال، التى رأت عدم الأخذ بالنظام النيابي، بدعوى أن استبداد الشرق لا يميت الحرية فقط، ولكن يجعل الأرض غير قابلة أصلا لإنباتها، وأن المجلس النيابي لم يكن يمثل السواد الأعظم من الشعب، واقترح نظام مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ومجالس المديريات، وكلها هيئات شبه نيابية من حيث التشكيل، واستشارية من حيث الوظيفة، وتم إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في عام ١٨٨٣م - ويتألف الأول من ٣٠ عضواً، منهم ١٤ معينون والرئيس والباقي منتخبون عن المحافظات، ويتألف الثاني من أعضاء المجلس الأول فضلا عن الوزراء و ٤٦ عضواً منتخباً على درجتين - لم يذكر "البشري" أن فيهما أى تغيير فى المضمون عن سابقه ؛ حتى أُستُبدلا في عام ١٩١٣م بهيئة نيابية واحدة، أُنشئت باسم : "الجمعية التشريعية" - وتتكون من ١٧ عضوا معينا، و٦٦ عضوا منتخباً على درجتين، ولها رئيس ووكيل معينين، ووكيل منتخب – ويبدو أن هناك نقلة موضوعية فى أداء أعضاء المجلس وفي وعيهم بدورهم كممثلين عن الأمة فى مجلس تشريعي فى إطار الديمقراطية الليبرالية ؛ بالرغم من أن الجمعية لم تتجاوز سلطاتها سلفيها - باعتبارها هيئة استشارية، فكان ظهور دور سعد زغلول فى هذا المجلس، والذي أصبح زعيما للأمة ورمزا للوطنية المصرية، حيث كان وزيراً في الوزارة وخرج منها، ورشح نفسه في دائرتين من دوائر القاهرة الأربعة، وفاز فيهما معاً، بتأييد من الحزب الوطني وحزب الأمة، وصار زعيماً للمعارضة الوطنية الديمقراطية .

كذلك ظهرت المعارضة داخل المجلس بزعامة سعد زغلول، واستطاعت أن تتصاعد بالعديد من المسائل العادية إلى مستوى القضايا السياسية والديمقراطية العامة ؛ إلا أن هذا المجلس لم يستمر إلا ٥ شهور فقط حيث أُلغى بعدها، وذلك لاعتبارات قيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وفرض الأحكام العرفية [٢] .

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٠٨ .

[٢] نفس المرجع ص ١٠٩ – ١١٢ .

- **حالة المعارضة :**

ظهرت "المعارضة" فى رؤية البشرى، فى صورة موجتين سياسيتين تفصلهما فترة ركود سياسي، ويؤكد فيهما على الظروف التى دفعت لظهور كل موجة منهما.

الموجة الأولى : جسَّدت أفكار "جمال الدين الافغاني" الذى تجمَّع حوله نخبة من المصريين الوطنيين تصدّروا العمل السياسي، مع ظهور الصحف الوطنية الديمقراطية، ونشأت الجماعات السياسية المناوئة للخديوي والأجانب وعلى رأسها "الحزب الوطني القديم" . ومع تصاعد موجة الغضب ضد الإجراءات التي قام بها الخديوي إسماعيل من فرض ضرائب باهظة أثقلت كاهل الشعب، وكذلك تقليل ميزانية الجيش وتسريح عدد كبير من الضباط والجنود، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي أثارت غضب المصريين، وهو الأمر الذي دفع بحركة عصيان للجيش المصري ضد الخديوي، وهو ما دفع إلى التفاف كافة القوى الوطنية حولها، حتى أصبحت الحركة العرابية تمثِّل كافة قوى المعارضة الوطنية، وحددت أهدافها عموماً على محورين : أحدهما : مطالب وطنية ضد زيادة النفوذ الأوربي الذي استشرى في الدولة ؛ حتى أصبح يؤثر على سيادة وإستقلال الإرادة السياسية والقرار السياسي للدولة، والمحور الثاني : مطالب بالديمقراطية وعدم انفراد الخديوي بالسلطة والمشاركة في القرار السياسي .

وقد جرت الأحداث بالحركة العرابية شوطاً بعيداً، حيث وضعت دستور ١٨٨٢ الديمقراطي، والذي لم يُتح له الاستمرار، حيث جاء إلغاء هذا الدستور ومجلس النواب، كنتيجة مباشرة لهزيمة الثورة واحتلال الإنجليز لمصر، ثم جاءت فترة ركود سياسي وحركي حتى أوائل القرن العشرين، لم تظهر فيها فعاليات في الاتجاه الوطني سواء لتحقيق الاستقلال أو لتحقيق الديمقراطية ؛ على إثر هزيمة "الحركة العرابية"، وملاحقة أعضائها أمنياً (١) .

الموجة الثانية : ظهرت في بدايات القرن العشرين، مع ظهور نخبة جديدة من المصريين الوطنيين وجرائد معارضة وطنية، فكان إنشاء "الحزب الوطني" و"حزب الأمة" و"حزب الإصلاح" وذلك عام ١٩٠٧،وبدأت الحركة الوطنية تنمو سريعا مع ظهورالتنظيمات النقابية والتعاونية، وعرفت البلاد إضرابات الطلبة والشباب والمظاهرات من أجل المطالبة بالدستور وكفالة الحريات وغير ذلك [٢] .

والملاحظة الهامة التي أشار إليها البشري في : تأثر الهيئات النيابية القائمة، بزخم وحرارة ووطنية الحركة السياسية وتنظيماتها، وقد عبَّر البشري عنها بقوله : إن الانبعاث للحركة السياسية الجماهيرية، قد نضح على "الهيئات النيابية" القائمة،

---

[١] نفس المرجع ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

[٢] نفس المرجع ص ١١٠ ـ ١١١ .

هذا بالرغم من بقاء هذه الهيئات على حالها من نواحي : التنظيم والتشكيل والسلطات، ويُفسِّر البشري هذه الظاهرة بأن العنصر الحاسم في تشكيل المعارضة الفعالة داخل البرلمان، لم يكن يتعلق بتشكيل الهيئات النيابية أو سلطاتها بقدر ما كان يتعلق بفاعلية المجتمع وتشكيله لجماعات سياسية نشيطة، وهذا العنصر هو الذي كان يدفع الهيئات البرلمانية للنشاط ويكسبها القدرة والفاعلية لأداء وظائفها الديمقراطية الحقة، ويشير البشري إلى أن هذا الأمر مُسلَّم به في الفكر السياسي، ذلك أن : ما يُكسِب البرلمان سلطاته إزاء الأجهزة التنفيذية هو : ما تتمتع به من روابط موصولة بالرأي العام، وأن الرأي العام لا يكون قوة مؤثرة إلا بانتظامه في جماعات محددة" [1].

ثالثاً : ثورة ١٩١٩ و دستور ١٩٢٣ .

١ - ثورة ١٩١٩ :

ينظر البشري لثورة ١٩١٩م باعتبارها أحدثت ثلاثة تغييرات نوعية في المجال السياسي هى القوائم الثلاثة التى صنعت المناخ الملائم لنشأة الديمقراطية، ووضعت النظام السياسي لهذه الحقبة، وقد ترابطت وتساندت هذه القوائم الثلاثة لتشكل الإطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية على مدى الثلاثين سنة التالية وهي :

- تصريح ٢٨ فبراير : الذي أصدرته الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية عن مصر، ويعترف باستقلالها مع تحفظات تسلب الاستقلال من مضمونة .
- دستور ١٩٢٣م : الذي رسم نظاماً لحكم مصر ومؤسساته في إطار حركة صراع بين الملك والأمة التي يمثلها البرلمان .
- نشأة الوفد المصري : كتنظيم سياسي شعبي جامع يجاهد من أجل تحقيق الاستقلال التام لمصر(٢)

٢ - دستور ١٩٢٣م

حدد البشري تصوُّره لفلسفة وضع دستور ١٩٢٣، باعتبارها المنطلق الفكري الذي صيغ على أساسه أحكام الدستور، وذلك في الأتي :

- أن الاستقلال وثيقة حصلت عليها مصر من الإنجليز، وأن سيادة مصر مصدرها إعلان الإنجليز لها .
- أن القوى السياسية التي منحها الإنجليز هذه السيادة تمثلت في كل من الملك والأمة .

---

[1] نفس المرجع ص ١١٠ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٩ .

- أن الدستور – بناءً على ما سبق - هو عقد بين الملك وبين الأمة، ولا يتم إلا باتفاقهما، وأن الحقوق مشاركة بينهما (١) .

من هذا المنطلق الفكري - وهو أن الدستور عقد بين الملك والأمة - صيغت أحكام الدستور، وجاء فى مدلول هذه الصياغة التسليم بالوجود السياسي للملك، والاعتراف بالوجود السياسي للأمة، وهو ما ترتب عليه قيام الازدواج في الشرعية الدستورية بين هاتين القوتين، أى أن الشرعية أصبحت على محورين : محور الملك الحاكم الفرد التقليدي، ومحور الأمة الديمقراطي الجديد .

ومن الناحية العملية، يحسب البشري أن هذه الصيغة مثَّلت ميزان العلاقات بين الهيئة النيابية، وبين الملك، وأنها أظهرت صورة للصراع السياسي بين القوى الوطنية وقوى الاستبداد التقليدية (٢).

وعلى الرغم مما أشار إليه البشري من أن مصر، لم تعرف قبل دستور ١٩٢٣م هيئة نيابية منتخبة لها مثل ما صار للبرلمان من سلطات، إلا أنه يرى أن هذا الدستور لم يحقق الصورة المثلى، وإنما رسم ميزانا للعلاقات بين الهيئة النيابية وبين الملك، حيث تمت صياغته في إطار يخلق أسباب الصراع السياسي للمستقبل، بين القوى الوطنية الديمقراطية – والتي سيمثلها الوفد داخل البرلمان – من ناحية، وبين قوى الاستبداد التقليدية ويمثلها الملك من الناحية الأخرى، وأن الدستور أقر في البداية، مبدأ الفصل بين السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" (٣) .

وقد وضع البشرى تصوره لتشكيل السلطتان "التشريعية و التنفيذية" كالتالى :

- **السلطة التشريعية :**
  - أقرَّ دستور ١٩٢٣ بشأن "السلطة التشريعية"، بتكوين "هيئة برلمانية" من مجلسين :
    - مجلس للنواب : يُنتخب أعضاؤه جميعاً بالاقتراع العام – وعلى أساس نائب لكل دائرة تتكون من ستين ألف ناخب، وتكون مدة عضويته خمس سنوات، وينتخب الأعضاء رئيس المجلس ووكيله من بينهم .
    - مجلس الشيوخ : يتكون بالتعيين والانتخاب، لا بالانتخاب وحده، وتقتصر عضويته على طبقات محددة، تنحصر بنص الدستور في كبار الموظفين السابقين وكبار الملاك وأصحاب الثروات، وتكون مدة العضوية عشر سنوات، وقد دار خلاف داخل اللجنة في نسبة المعينين إلى نسبة المنتخبين من الأعضاء، لا نرى ضرورة لسرده .

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١١٣ .
[٢] نفس المرجع ص ٦٢ .
[٣] نفس المرجع ص ٦٦ .

- المساواة بين المجلسين في سلطاتهما، فلكل منهما حق اقتراح القوانين واستجواب الوزراء، ولا يصدر قانون إلا بموافقة الأغلبية في كلا المجلسين، ولم يميز مجلس النواب إلا مسائل ثلاث :
  ١- له وحده حق طرح الثقة بالوزارة وإسقاطها .
  ٢- وله دون مجلس الشيوخ اقتراح القوانين الضريبية .
  ٣- وأن تعرض الميزانية على مجلس النواب أولاً .
- خوَّل الدستور للملك حق حل مجلس النواب دون الشيوخ، وكذلك التصديق على القوانين كشرط لإصدارها بعد موافقة البرلمان، وأن يكون له حق الاعتراض علي القوانين التي يقرها البرلمان، فلا تصدر بعد ذلك إلا بموافقة أغلبية الثلثين في كل من المجلسين، كما خول الدستور للملك حق إصدار المراسيم بين دورات الانعقاد (١) .

- **السلطة التنفيذية :**

جاءت نصوص الدستور بشأن السلطة التنفيذية لتشكل مشاركة بين الملك و الوزارة – التي يُشكِّلها ويُسيطر عليها حزب الأغلبية في البرلمان – وهو الأمر الذي شكَّل تناقضا، يرى فيه البشري أنه تُرك للصراع مستقبلا، لتحديد لمن تكون السلطة .

ففي حين نص الدستور على أن يتولى الملك السلطة التنفيذية بواسطة وزرائه، أوجب لنفاذ توقيعاته – في شئون الدولة – أن يُوقِّع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، أي وكأن الملك يحتاج إلى تصديق من رئيس الوزراء والوزراء المختصين حتى يتمكن من إنفاذ قراراته، على أن يتحمل الوزراء مسئولية تنفيذهم لأي أمر من أوامر الملك سواء كانت شفهية أو كتابية (٢) .

- **تقرير مبادئ الحريات العامة :**

فيما يختص بتقرير مبادئ الحريات العامة فى الدستور، وأهمها حرية الصحافة، وحرية الاجتماع، فقد لاقتا معارضة من صف الملك والاحتلال في إقرار هذه المبادئ، إلا أن الأمر انتهى باللجنة إلى تقرير أن : حرية الصحافة في حدود القانون، وأن الرقابة عليها محظورة، وأن إنذارها أو وقفها أو إلغائها إداريا محظورٌ أيضاً، ومؤدى هذا أنه لا سلطة على الصحافة، إلا للهيئة النيابية المنتخبة، التي تملك إصدار القوانين، وكذلك للقضاء المشرف على تطبيق القانون .

وإنتهى الأمر بلجنة إعداد الدستور إلى تقرير حق المصريين في الاجتماع – لغير حاملي السلاح – وحظر حضور رجال البوليس اجتماعاتهم، وأنه لا ضرورة لإخطار البوليس بأي اجتماع، وأن الاجتماعات العامة خاضعة للقانون، بما يعني

---

[1] نفس المرجع ص ٦٦ – ٦٩ .
[2] نفس المرجع ص ٦٩ – ٧٤ .

أيضاً أنه ليس هناك أي سلطان على الاجتماعات من قبل الدولة، إلا القوانين التي تصدرها الهيئة النيابية، والتي تطبقها المحاكم، إلا أنه قبل صدور الدستور، أضيف إلى البندين اللذين يقران حرية الصحافة والاجتماعات تحفظ - يرى البشرى أنه جاء بتدخل من الملك - وهو : إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي، ويبرر هذا التقييد بأنه لتأمين المجتمع من خطر الدعوة إلى البلشفية (الشيوعية) ( ) .

المطلب الثاني : خريطة القوى السياسية في المرحلة الاستعمارية

رسم البشري خريطة القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في المجال السياسي المصري في الحقبة الاستعمارية، حيث صنّف هذه القوى " فيما يبدو"، على أساس معيار الولاء للوطن، ووضع مؤشرا لهذا الولاء هو : أن يكون هدف هذه القوة السياسية من العمل العام - في المجال السياسي- هو تحقيق أمرين - اعتبرهما البشري متلازمين - :

أحدهما : تحقيق المصلحة الوطنية والتي تتمركز حول السعى لتحقيق الاستقلال من الاحتلال البريطاني .

والآخر : السعى لإقامة نظام سياسي ديمقراطي .

وبهذا المعيار قسم البشرى القوى السياسية إلى تيارين رئيسيين :

- التيار الأول : تيار الحركة الوطنية الديمقراطية، ويتمثل أساساً في "الوفد" .
- التيار الثاني : التيار الموالي للإستعمار والمتعاون مع الملك "مؤسسة السراي".

وكان هذان التياران الرئيسيان يَتَبَنَّيَان المذهب الليبرالي، ثم ظهرت تيارات سياسية جديدة متأخرة عن هذين التيارين الليبراليين وهي : تيار الإسلام السياسي، والتيار الماركسي والتيار الاشتراكي، وبالرغم من أن هذه التيارات تصنّف – بالطبع – ضمن تيار الحركة الوطنية ؛ إلا أن البشرى وضع هذه التيارات في بند منفصل، تحت عنوان : الإتجاهات الجديدة في الحركة الوطنية – وذلك لاختلاف الأيديولوجية التي تتبناها كل منها عن الأخرى، أو عن التياران الرئيسيان المنوه عنهما، ومن ثم فإن بنود الخطوط الرئيسية لخارطة القوى السياسية التي رسمها البشري كالآتي :

- الاحتلال البريطاني .
- الملك "مؤسسة السراي" .

نفس المرجع ص ٦٢ – ٦٤ .

- تيار الحركة الوطنية الديمقراطية .
- التيار الموالي للاستعمار والمتعاون مع الملك .
- قوى أخرى "الاتجاهات الجديدة في الحركة الوطنية" .

١. **الاحتلال البريطاني :**

حدد البشري تصوره لوضع الغُزاة المحتلّين لأرض المحروسة، فى الخطوط الآتية :

- أن غزو الجيش البريطانى لأرض المحروسة جاء بناءً على طلب الخديوي توفيق، لمعاونته في القضاء على حركة الجيش المصري بقيادة عرابي وعصيانها لسلطانه، واستعادة سيطرته على البلاد، وقد نجح الجيش البريطانى في احتلال أرض المحروسة بعد انتصاره على الجيش المصري في موقعة التل الكبير في ١٥ سبتمبر ١٨٨٢م .
- أن سلطة الاحتلال منذ ذلك التاريخ أصبحت – كحقيقة تاريخية – هي السلطة المهيمنة على مقاليد الحكم ومقدرات البلاد والعباد على أرض المحروسة . وقد أصدر الخديوي قرارا بتسريح الجيش المصري فور الاحتلال البريطاني (١) . ثم كان حضور اللورد "دفرين" مندوب بريطانيا إلى مصر بعد الاحتلال بشهرين، لوضع قواعد وأسس استراتيجية الغزاة لتحقيق مصالحهم على أرض المحروسة، مع إحكام السيطرة والهيمنة عليها، والتي جاء فيها : إعادة إنشاء الجيش المصري من قوة صغيرة تتكون من ٦١٤٧ عسكرياً من الضباط والجنود، وتعيين قيادات الجيش المصري من الإنجليز، وأن تصبح مهمة الجيش : حماية الأمن الداخلي، بالإضافة إلى إنشاء قوة جندرمة "شرطة" تبلغ ٥٦٥٠ نفراً . كذلك لم ينصح "دفرين" بأن تتولى بلاده حكم مصر وإدارتها مباشرة، لئلا تثير سخط المصريين وتتعرض للدسائس، ونصح بأن يُكتفى بأقل قدر من السيطرة، مع بقاء جيش الاحتلال الإنجليزى ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين في المصالح "الهيئات والأجهزة الحكومية"، على أن يحكم المصريون أنفسهم في ظل هذه الصداقة !! (٢) .
- إعلان الإحتلال الحماية على مصر في عام ١٩١٤م، بعد قيام الحرب العالمية الأولى، وإصدار بعض الإجراءات لزيادة إحكام السيطرة والهيمنة على البلاد - مثل : إعلان الأحكام العرفية، وعزل الخديوي عباس حلمي، وإحلال السلطان حسين كامل محله، ثم السلطان فؤاد - جعل مصر دولة

---

[1] نفس المرجع ص ٢٥ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – ص ٧ .

تحت الحماية بصورة رسمية ؛ حتى قامت ثورة ١٩١٩م، حيث أُجبر الاحتلال على إصدار لائحة ٢٢ فبراير ١٩٢٢م، التي وضعت صيغة جديدة تحدد العلاقة بين الاحتلال ومصر.

٢. الملك "مؤسسة السراي" :

ينظر البشري إلى مؤسسة السراى بإعتبارها مؤسسة سياسية، يقوم على رأسها الملك، وأنها استقطبت لصفها فئة كبار الأغنياء من ذوي الأصلين التركي والجركسي - اللذين سماهما كرومر بفئة الذوات - ومع ثورة عرابي، أدركت "السراي" بأنه لا بقاء لها في حكم مصر ؛ إلا بمعونة جيش أجنبي محتل، يحمي بقاءها، ويتخذها رأس حربة له ضد الشعب، وقد سارت الأحداث بمؤسسة السراي – "الملك"- كما هو منوه عنه (١)

٣. تيار الحركة الوطنية الديمقراطية .

يُفسِّر البشرى اعتلاء "حزب الوفد" ليصبح الممثل لتيار الحركة الوطنية المصرية بدلا من الحزب الوطني بسبب الضعف الشديد الذى أصاب الحزب الوطنى فى نهاية الحرب العالمية الأولى ؛ نتيجة لما ناله من ضربات أمنية، وغياب زعيم الحزب محمد فريد بنفيه خارج البلاد .

- **حزب الوفد :**

ينظر البشري إلى حزب الوفد الذى نشأ في ثورة ١٩١٩م، باعتباره الممثل لتيار الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية الذي يسعى لتحقيق مصالح الشعب الوطنية – والتي يرى أنها تتمحور حول تحقيق الاستقلال والديمقراطية، بتحرير الشعب المصري من الاحتلال والحكم الفردي المستبد للملك - وأنه المعبّر عن مطالب الثورة، التي حددها البشري أيضاً في الاستقلال والديمقراطية، وقد كسب تأييد ودعم الجماهير، والتزم في جهاده لتحقيق أهدافه بالأسلوب السلمي، في إطار النظام السياسي الذي أرسى قواعده دستور ١٩٢٣م .

ويرى البشري : أن الوفد كان - تنظيماً وفكراً وأهدافاً ووسائل - أكثر الصيغ الملائمة من الناحية التاريخية، بالنسبة للكتلة العريضة من الجماهير ومن الرأي العام، وأنه كان قادرا - تنظيماً وفكراً – على استيعاب النشاط الحر للكتلة الأساسية من الجماهير ذات الأثر في الأحداث السياسية .

ويرى البشري : أن الديمقراطية وإرادة الشعب في اختيار من يمثله في مؤسسات الحكم "البرلمان والحكومة" تتحققان وجوباً وعدماً مع "الوفد" . وذلك إما بفوز الوفد – بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله الحكومة – أو هزيمته، بمعنى : أن فوز الوفد بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله للحكومة، هو الأمر الطبيعي والنتيجة

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٤٢ .

المنطقية، طالما تحققت النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، ومن ثم تتحقق الديمقراطية وإرادة الشعب . أما غير ذلك من هزيمة الوفد، وفوز غيره من الأحزاب الأخرى، فيعني عدم النزاهة والتزوير في العملية الانتخابية أو تدخل إرادة الملك وإرادة سلطة الاحتلال في تعيين حكومة لا تمثل إرادة الأمة(١) .

٤. التيار الموالي للإستعمار والمتعاون مع الملك :

يَضُم هذا التيار- فى رؤية البشرى - القوى السياسية التي تعاونت مع سلطة الاحتلال البريطاني ومع الملك، ولم تجد غضاضة في تأييد نظام الحكم الفردي المستبد للملك، وأن هذا التيار كان يُعبِّر أساساً عن مصالح طبقة كبار ملاك الأرض والرأسماليين، ويُمثَّل في عدة أحزاب سياسية أهمها "حزب الأحرار الدستوريين"، بالإضافة لأحزاب انشقت من حزب الوفد مثل "السعديين"، و"الكتلة السعدية"، وأحزاب أنشأها الملك مثل "الاتحاد والشعب" وكلها أحزاب ليبرالية، وأن هذه الاحزاب كانت تفتقد إلى قواعد شعبية، ومن ثمَّ عدم استطاعتها منفردة أو مجتمعه أن تحرك أي كتلة جماهيرية ؛ ولكنها كانت تستمد وجودها من مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن ومن وجود قوات الاحتلال بطريق غير مباشر ومن بعض ملاك الأرض والرأسماليين .

ولما كانت جميع هذه الأحزاب تتشابه طبيعتها وأهدافها السياسية، فأننا سوف نقتصر على بيان أهم هذه الأحزاب، وهو "حزب الأحرار الدستوريين" (٢) .

- **حزب الأحرار الدستوريين :**

ينظر "البشري" إلى رجال حزب الأحرار الدستوريين، باعتبارهم الذين طالبوا بالاستقلال الشكلي فقط سنة ١٩١٨ م، ثم ساهموا في إنشاء الوفد الذى دعَّمته ثورة ١٩١٩م بحركة التوقيعات التاريخية للمطالبة بالاستقلال، وأنه لما خرج مطلب الاستقلال من أيديهم، خرجوا من الوفد لتعارض المصالح والأهداف، وشكلوا حزب الأحرار الدستوريين .

والحزب كان تجمعا لكبار ملاك الأرض المتحالفين مع الإنجليز سياسياً والمرتبطين بهم اقتصادياً، باعتبارهم "منتجو القطن" الذي تشتريه مصانع بريطانيا، وتُمثِّل هذه المجموعة أو الحزب حركة كبار الملاك المصريين الهادفين للمشاركة في الحكم مع السراي، والمتحالفين مع الإنجليز لتحقيق هذا الهدف .

ويشير البشري كيف أن رجال هذا الحزب كانوا يتصورون أنفسهم أصحاب البلد بمنطق عمد الريف، وأنهم الممثلون الطبيعيون للأمة، وأنهم في نظر أنفسهم أصحاب المصلحة الاجتماعية بغير منازع، ولما كانوا قد تمرسوا في العمل

---

[١] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٩ . وتاريخ الحركة السياسية في مصر- مرجع سابق ص ٩٩ .

[٢] تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣- مرجع سابق ص ٨٤ – ٨٨ .

السياسي، وكانت لهم ثقافتهم وروابطهم بجهاز الدولة وعلاقاتهم بالإنجليز ؛ فقد وجدوا أن لديهم القوة والجدارة والحق في الولاية (١) .

٥. قوى أخرى واتجاهات جديدة في الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ - جماعة "الإخوان المسلمون" :

أهم خطوط رؤية البشري لجماعة الإخوان فيما يخص موضوع البحث جاءت فى ثلاثة خطوط :

- نشأة جماعة الإخوان .
- منهج جماعة الإخوان في العمل السياسي .
- الغموض في الفكر السياسي الإخواني .

- **نشأة جماعة الإخوان :**

نشأت جماعة الإخوان عام ١٩٢٨م، كجمعية دعوية يتعلق نشاطها الدعوي بالوعظ الديني، واستثارة المشاعر الإسلامية ضد التحلل الأخلاقي، والعمل بسنة الرسول الكريم ﷺ . وبدأ دخول الجماعة في المجال السياسي عام ١٩٣٦ م، من المدخل الدعوى، من مبدأ "شمولية الإسلام"، باعتبار أن السياسة هي أحد مجالات الحياة التي نظمها المنهج الإسلامي، وجاء تصدى الجماعة للمسائل السياسية – في تلك الفترة – من خلال الدعوة لجملة من المبادئ السياسية العامة مثل مهاجمة الحزبية والزعامة .

أما الظهور السياسي السافر للجماعة فقد جاء عام ١٩٣٨ م، بعد أن بلغت الجماعة الانتشار الملائم – من وجهة نظر حسن البنا، وحيث بلغت ثلاثمائة شعبة – كي تنتقل الجماعة من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوبة بالنضال والأعمال ([٢]) .

- **منهج جماعة الإخوان في العمل السياسي :**

أكّد "البشرى" على أهمية ما أوضحه الشيخ البنا لمنهجه في العمل السياسي في أحد المقالات التي وجهها إلى جماعته وفيها : "أنهم لم يكونوا في الماضي يخاصمون أي حزب أو هيئة، ولا ينضمون إليه، أما الآن فلن يكون هذا الموقف السلبي هو الموقف المناسب، بل سيخاصمون هؤلاء جميعاً : "الأحزاب ورجال السياسة" في الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة ؛ إن لم يستجيبوا لكم . واختتم المقال : وإن لنا في جلالة الملك المسلم أيده الله أملاً" ؟!" (٣) . ويلقى الضوء

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٤٨ – ٤٩ .

[٢] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣- مرجع سابق ص ١٠٩ – ١١٣ .

[٣] نفس المرجع ص ١١٤ .

على مبدأين في منهج الإخوان المسلمين – واللذان كانا قد تقررا ضمن قرارات المؤتمر الثالث للأخوان عام ١٩٣٥م يرى أنهما مبدأين خطيرين :

الأول : على كل مسلم أن يعتقد في أن هذا المنهج - "منهاج الإخوان المسلمين" – كله من الإسلام، وأن أي نقص منه، نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة .

الثاني : كل هيئة تحقق بعملها ناحية من نواحي منهاج الإخوان المسلمين، يؤيدها الأخ المسلم في هذه الناحية، ويجب على الإخوان المسلمين إذا أيدوا هيئة ما من الهيئات، أن يستوثقوا أنها لا تتنكر لغايتهم في وقت من الأوقات، على أن يتخلى – الأخ المسلم – لأي هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها في مصلحة الدعوة، خاصةً إذا أمر بذلك .

خطورة المبدأ الأول – فى رؤية البشري - تتمثل في أن الجماعة تُصادر به الدين لمصلحتها، بما يجعلها لا تصبح مجرد جمعية مثل غيرها من الجمعيات التي تحاول تطبيق الدين ؛ ولكن بامتلاكها المنهج الذي هو وحده "الإسلام الصحيح"، وهو ما ينفي ذلك عن غيرها، علاوة على أن تنظيم الجماعة هو تجسيد للإسلام والمؤسسة المهيمنة عليه، ومن ثم، فإن من لم يوالي جماعة الإخوان ؛ يصبح خارجاً عن الإسلام ذاته !!.

وأن خطورة المبدأ الثاني، تأتي من اقتصار ولاء عضو الجماعة على جماعته فقط، ومن ثم، فإن تأييده لأي هيئة يكون في الناحية التي تراها الجماعة فقط، مع تأكيد الحرص على الاستقلال والذاتية للجماعة، وألا يحترم الإخوان إلا أهداف جماعتهم، ويؤكد البشري على أن المبدأ الأول يسعى للسيطرة على الإسلام، لا للاتصاف به فقط، وأن في المبدأ الثاني ما يوضح أن الإخوان كتنظيم سياسي يسعى لاحتواء الإسلام بوصفه ديناً (١) .

- **الغموض في الفكر السياسي الإخواني :**

قدَّم البشري تحليلا موضوعيا عن طبيعة الغموض في الفكر السياسي الإخواني يستخلص منه، أن البشري لا يوحي فقط بأن الغموض كان سمة رئيسية محورية في الفكر السياسي الإخواني ؛ ولكن أيضاً بما يؤكد أنه تم توظيفه ليكون أداة من أدوات العمل السياسي الإخواني، فالغموض – في رؤية البشري- كان عنصرا رئيسيا من مكونات الفكرة الأساسية لجماعة الإخوان، حيث يكمن في ماهية الجماعة، وفيما إذا كانت طريقة صوفية، أم جمعية خيرية، أم مؤسسة اجتماعية، أم حزب سياسي ؟!(٢) .

---

[١] نفس المرجع ص ١١٩ .

[٢] نفس المرجع ص ١٢٠ – ١٢١ .

ولما لم يجد البشري أن ما قدمه الشيخ البنا قد أزال الغموض، حين قدَّم شرحاً لمبادئ الإخوان، وذلك فيما قاله : "نحن مسلمون وكفى، منهاجنا منهج رسول الله ﷺ وكفى". كذلك فيما شنه من هجوم – بعدما بدا له أنه قدم شرحاً وافياً – على كل من كان يريد الاستفسار عن ماهية الجماعة بأنه : "إما غير دارس للإسلام، وإما مريض القلب سيء الظن غير سليم القلب، وأنه ..إلخ ". وعَلَّق البشري على هذا الكلام بأن الهتاف القوي والاتهام الحاسم ليسا كافيين في الإيضاح، فإذا كان الإسلام واضح المعالم مقارنة بالأديان الأخرى، وأنه واضح كذلك بالنسبة لجمعية دينية هدفها توعية وإرشاد المسلمين إلى صحيح الدين، فإن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بالدعوة السياسية سواء بشأن نظام الحكم والسلطة ومؤسسات الدولة والإضراب وغير ذلك، مما يحتاج إلى الكثير من التفصيلات والإيضاحات [1].

حتى إذا ما جاء مؤتمر الإخوان عام ١٩٤١م – أي بعد ثلاثة عشر عاماً من إنشاء الجماعة – ليقرر ماهية الجماعة بأنها : "دعوة سلفية، طريقة صوفية، هيئة سياسية، جماعة رياضية، رابطة علمية ثقافية، شركة اقتصادية، فكرة اجتماعية" . ثم ما أضافه المرشد بقوله : أيها الإخوان، أنتم لستم جمعية خيرية، ولا حزبا سياسياً، ولا هيئة موضعية الأغراض ومحدودة المقاصد، ولكنكم روح جديد، ونور جديد، وصوت داوٍ" . كل ذلك لم يزد الغموض؛ إلا غموضاً في رأي البشري، وأنه لم يحدث أن حظى تنظيم من قادته بهذا القدر من الأحاديث، والإيضاحات والتفسيرات التي تدور حول طبيعته وماهيته، فتزيد الأمر غموضاً، كما حدث بالنسبة للجماعة، ومن ثم – كأمر منطقي- فقد ترتب على هذا الغموض، غموض آخر يتعلق بطبيعة الدعوة، فيما إذا كانت سياسية أم دينية ؟[2]، حيث أشار إلى ما ذكره الشيخ البنا في عام ١٩٣٨م في مقال له : ليس هناك شئ اسمه دين وشيء اسمه سياسة، وهي بدعة أوربية، كذلك أنكر على الإخوان أنهم سياسيون حزبيون، ولكنه اعترف بأنهم سياسيون يعتقدون أن القوة التنفيذية جزء من تعاليم الإسلام[3].

ويوضح البشري أيضا كيف أن ما أعلنه المرشد من أن الإسلام عبادة وقيادة، دين ودولة، روحانية وعمل، صلاة وجهاد، طاعة وحكم، مصحف وسيف، قد أعطى الحق للجميع في التساؤل : فيم سيستعمل السيف ؟ وإلى صدر من سيوجه ؟ وما الهدف من وصول الجماعة إلى الحكم والسيطرة على الدولة ؟ ومن سيكون الحاكم وقتها ؟ وأن خطورة هذا الكلام، في أنه ليس مجرد رأي يلقيه أحد الكتاب، ولكنه موقف لتنظيم يستطيع أن يمسك بالسيف [4] .

---

[1] نفس المرجع ص ١١٨ .
[2] نفس المرجع ص ١٢٠ .
[3] نفس المرجع – نفس الصفحة .
[4] نفس المرجع ص ١١٨ .

ويعلق البشري على مبدأ الغموض، بأن غموض الأهداف والمناهج يفقد الآخرين القدرة على المحاسبة، ويحيل صاحب الدعوة من عامل ملتزم بتحقيق فكرة ما، إلى صاحب لهذه الفكرة، يدور بها حيث شاء، ويستر في خفائها حركته وبواعثها، ولا يكون للآخرين إزاءه إلا الطاعة أو الخروج عليه، وكذلك يدفع الغموض إلى إلقاء الآراء والمبادئ المتعارضة، التي تشيع اللّبس، ومن ثم يمكن الإختيار منها حسب المشيئة بغير التزام، في حين أن المنهج الواضح ليس معياراً للعمل فقط، ولكن معيارا للمحاسبة وللرقابة أيضاً ؛ حتى يكون غموض الفكر لازم لإنطلاق السلطة الشخصية، التي تعتمد على حرية العمل والتصرف، ويقتضى ذلك انتفاء المحاسبة وإمكانياتها [1] .

ويكشف البشري عن الأسلوب الديكتاتوري الذى اتبعه الشيخ البنا داخل الجماعة، بما يوحي بأن هذه الديكتاتورية جاءت كأمر طبيعي نتيجة تأصيله لمبدأ الغموض في الفكر الإخواني، حتى أن تجميع سلطات التنظيم في يده لا يبدو أنه كان أمراً مثيراً للاعتراض لدى الجماعة، وأنه لم يكن غريباً عن منطق الدعوة، أن الإخوان كانوا يبايعون على السمع والطاعة، فيصبح هو المهيمن بذاته على أفرادها، ويصير كل عضو ملتزماً أمامه بالطاعة الكاملة، وذكر مما جاء في رسالة التعاليم ما يلي : الثقة بالقائد والإخلاص والسمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره [2] .

ب - التيار الاشتراكي الماركسي :

- ذكر "البشري" تاريخ نشأة وظهور الحركة الماركسية المصرية كان في شتاء ١٩٤١ – ١٩٤٢م ، وذلك من خلال الحلقات الماركسية التي كانت نواة الحركة الشيوعية في مصر، وبلغ عددها عشرين مجموعة متغيرة الأسماء والنشرات [3] .
- وَيَعُد البشري التيار الماركسي، اتجاها سياسيا متكاملا في الحركة الوطنية يمثل عنصراً جديداً في الفكر والكفاح السياسي، أساسه الربط بين الهدف الوطني والهدف الاجتماعي، وبين الاستعمار وبين الفئات المستغلة الطاغية وهي أقلية ضئيلة من سكان مصر، وينظر إلى معركة الاستقلال السياسي في إطار فكرة الصراع الطبقي في المجتمع، ويحاول أن يربط حركة التحرر المصرية بحركات التحرر في العالم وبالحركات الاشتراكية [4] .
- حدد البشري الأهداف السياسية للتيار الماركسي فيما ذكرته صحيفة "الفجر الجديد " الماركسية، فى مطلبين أساسيين للكفاح الشعبي هما : "الاستقلال"

---

[1] نفس المرجع ص ١٢٩ .
[2] نفس المرجع ص ١٣٠ – ١٣٣ .
[3] نفس المرجع ص ١٥١ – ١٥٣ .
[4] نفس المرجع ص ١٤٩ – ١٥٠ .

و"الديمقراطية"، إلا أنها حاولت أن تفرغ فيهما محتوى متميز يتعلق بالمضمون الاجتماعي لهما، وذلك ببيان الطبقات والفئات الاجتماعية التي تؤيد أو تعارض أياً من هذين المطلبين، وبيان المصالح الاجتماعية والاقتصادية لكل من هذه الطبقات والفئات، وطفقت الصحيفة تدعو إلى النظر في السياسة على أساس المصالح الاقتصادية للطبقات المختلفة، وتحاول الكشف عن العلاقة بين المشكلات الاقتصادية، وبين مواقف هذه الطبقات، وأنه فى مقال آخر ذكرت الصحيفة أن أكبر عدو وأخطره للديمقراطية في مصر هو الاستعمار الأجنبي، بحسبان أن جوهر الاستعمار هو استغلال ثروة مصر القومية، وأن مفاد الديمقراطية هو التوسع في التعليم، ورفع مستوى المعيشة، ومكافحة الأمراض . مما يقتضى أن تضع الدولة يدها على الاحتكارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي، وهاجمت الأحزاب التقليدية، التي تتجادل حول معنى للحرية يفتقد النظرة الوطنية الشاملة، التي تربط بين الحرية والتحرر من الاستعمار ورفع مستوى المعيشة، وذكرت أن من يعادون الديمقراطية هم فضلاً عن أصحاب المصالح الاستعمارية "الأجانب" في مصر والرجعيون المصريون من كبار الماليين وأصحاب الأملاك الزراعية الضخمة، لارتباط مصالحهم بالاستعمار، ولخوفهم من حركة الشعب في ظل الديمقراطية [1] .

---

(1) نفس المرجع ص ١٤٤ .

المطلب الثالث

الهيكل الاجتماعي و القيم السياسية السائدة

أولاً : الهيكل الاجتماعي والطبقات الاجتماعية

حدد البشري رؤيته للهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري بأنه كان ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين، بالإضافة إلي طبقة وسطى صغيرة بين الطبقتين الرئيسيتين كالآتي :

١- طبقة أرستقراطية، تتكون من كبار ملاك الأرض الزراعية وكبار الرأسماليين .
٢- طبقة العمال والفلاحين، من الفقراء والمعدمين وتمثل الغالبية العظمى من المجتمع المصري .
٣- طبقة وسطى، وتتكون من فئات مختلفة من الأفندية الذين تخرجوا من المدارس والكليات الحكومية من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم علاوة على فئات أخرى مثل صغار التجار والحرفيين وغيرهم، وهي طبقة ميسورة الحال .

كذلك وأن أجهزة الدولة لم تكن ببعيدة عن التقسيم الطبقي في المجتمع، باعتبار أن العاملين في جهاز الدولة هم جزء من الوضع الطبقي في المجتمع، ومن ثم فإن مشكلاتهم هي نفس مشكلات البلد، والنتيجة أن الانقسام الطبقي في المجتمع أصبح يقابله انقساما طبقياً في جهاز الدولة، وكان المبدأ الفاصل والقاطع في هذه القضية هو التمييز والتفرقة بين المستويات الكبيرة والصغيرة منها، وهو المبدأ الذي شق جهاز الدولة إلى حاكم ومحكوم، وقد ظهر ذلك في الاضطرابات التي شملت تلك الفئات الكادحة والمظلومة من عمال وفلاحين ومعهم صغار الموظفين ([١]) .

وأشار البشري إلى طبيعة الاستعمار الاقتصادية، وتأثيرها الطبقى على المستعمرات، وكيف أن إظهار هذه الحقيقة، جاء على يد "لينين" في كتابه من أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية، وقد ذكر البشري أن من أهم أسباب عدم إدراك الحركة الوطنية للأساس الاقتصادي للاحتلال كمضمون كامل هو ضعف انتشار الفكر الاشتراكي الذي بلور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وأنه بالرغم من أن بذور الوعي بالجانب الاقتصادي للاستعمار[٢] بدأت في الظهور منذ "مصطفى كامل" و "محمد فريد"، وذلك بالكشف عن نشاط البنوك والشركات والمنشآت الاقتصادية الأجنبية، وما كانت تمارسه من استغلال للفلاحين والعمال والحرفيين،

---

[١] نفس المرجع ص ٢٩٢ .
[٢] نفس المرجع ص ٧٥ .

ويجد مظهره في حركة إنشاء النقابات الزراعية والعمالية وقتها وغيرها، كما ظهر في تأثر بعض الكتاب بالمذاهب الاشتراكية، وكان الاستغلال الاقتصادي واقعاً ملموساً كما كان للمنشآت الأجنبية وجودا ماديا محسوسا .

على أن، فكرة الصراع الطبقي في المجتمع المصري، لم تظهر بوضوح في ممارسات الحياة العملية في حركة المجتمع، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك مع زيادة الوعي الجماهيري، حين أدركت الجماهير أن الاستعمار ليس مجرد احتلال عسكري، بل وضح لهم أنه استعمار اقتصادي في الأساس، ومن ثم لم تعد القوى المحلية المرتبطة به في نظرهم، مجرد تجمع من عناصر خائنة خارجة عن الأمة، بل هي طبقات ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية به ([1]) .

ويشير البشري إلى أنه كيف ركزت الصحف الماركسية على أسماء كبار الرأسماليين وأساليب الاستغلال الرأسمالي، وصلات هؤلاء بالساسة ورجال الأحزاب، وذلك إظهاراً للصلة بين السياسة والاقتصاد، وللطابع الطبقي للدولة، وكانت الصحف الماركسية تحتشد بالأخبار القصيرة والتعليقات الحزبية التي تحمل وجهة نظر جديدة للحياة السياسية والفكرية، وتحمل موقفاً جديداً بالنسبة لأي من قضايا الحياة والمجتمع، محاولة بذلك أن تضع مشكلات الشعب الكادح أمام جماهيره، لتكون منطلقا للتفكير ومقياس الحكم في الاقتصاد والفلسفة والسياسة والأدب، مما كان له أثره في تطور الفكر السياسي ([2])، وجاء ذلك مع زيادة تأثير الحركة الماركسية في توعيتها للعمال والفلاحين – كما يرى البشري – فقد ظهرت موجات من الاضطرابات الكبيرة في صفوف العمال، وما شهده عام ١٩٤٧م كان من أكبر هذه الاضطرابات، وفيها إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة – أكبر هذه الإضرابات – وامتدت الاضطرابات إلى عمال الحكومة وموظفيها، ومنها عمال المرافق كموظفي البرق، ثم المدرسين الذين أضربوا عن تصحيح أوراق الامتحانات ثم ما كان من إضراب رجال الشرطة في أبريل ١٩٤٨م – وهو الحدث الأكبر الذي أصاب الدولة في الصميم – فكان حدثا عميق الدلالة – كما يري البشري- فيما كشف عنه من تشقق لجدران النظام السياسي وأنذره بالإنهيار، حتى إذا ما قطعت أحداث حرب فلسطين منذ مايو ١٩٤٨ هذا السياق، عادت موجة الاضطرابات للظهور في سنتي ١٩٥٠، ١٩٥١ م، وصحبتها بعض حركات القلاقل في الريف بين الفلاحين في عدد من القرى .

وأشار البشري كيف كان موقف الدولة، من الخلاف بين مصالح أصحاب المصانع وملاك الأرض، أو في الصراعات التي تتمثل في الاضطرابات التي تقوم بها تلك الفئات للمطالبة بحقوقها من أرباب العمل ؛ في اتخاذها موقفاً منحازاً

---

[1] نفس المرجع ص ٧٦ .

[2] نفس المرجع ص ٣٠٠ .

وحاسماً ضد العمال، حتى ظهرت الدولة – كما يقول البشري – درعاً حديدياً واقياً للرأسمالية ([1]) .

وعرض البشري بعض المواقف التي توضح تأثير الطبقية، على ممارسات وسلوكيات أفراد المجتمع المصري، بما يكشف البعد الاجتماعي والسياسي والإنساني في هذه المواقف، وسنقتصر على عرض إحدى هذه المواقف وهو : مشهد النطق بالحكم في قضية اغتيال السردار، وكان الاتهام في القضية يجمع بين متهمين من كلا الطبقتين، وحين تُلى الحكم ببراءة "ماهر والنقراشي"، وهما من الطبقة الأرستقراطية، وإعدام محمد فهمي وهو من طبقة الرعاع المعدمة، ضجَّت القاعة –وكان أغلبها من حزب الوفد– بالتهليل والرقص والتصفيق والهتاف بحياة العدل، ومحمد فهمي لم يكلمه أحد بكلمة واحدة من زملائه ولا من المشاهدين، بل تمتد الأكف لتصافح المبرئين من قادة الوفد !!.

ويعلق البشري على هذا الموقف بأنه لا شك أن موقفاً مثل هذا الموقف، يمكن فهمه بالمقاييس الطبقية، لا بالأحكام الإنسانية العامة، وإلا ظلمنا الوفد وتاريخنا كثيراً !!. ويضيف البشري بأن ما يُعقِّد حكمنا على الموقف أن الوفد في هذا الوقت البعيد بهذه القيادة وبهذا التمثيل الطبقي كان قوة تقدمية يرتبط تطور المجتمع بنجاحه، وأن براءة "ماهر والنقراشي"، كانت نجاحاً سياسياً منجزاً، وكان " محمد فهمي " وما يمثله القربان الحقيقي للتطور الذي يبذل كل شيء حتى الروح، ولم يظفر بكلمة عزاء، ولا فهم لغة المحاكم في الدفاع والاتهام، إنما كافح ثم أعدم وسط التجاهل والزغاريد . وفي ذلك يقول البشري:عندما يغيب عن الفرد الفهم العلمي للعلاقات الطبقية في المجتمع،لا يبدو واضحاً أفق التطور للمستقبل، وتصبح صورة الماضي هي الرصيد الوحيد لديه لأمل التحرر ([2]) .

ثانياً : القيم الثقافية والمثاليات السياسية السائدة

نستطيع أن نستنتج القيم الثقافية السياسية التى يرى "البشري" أنها كانت سائدة فى تلك الحقبة - والتي تشمل "العادات والتقاليد والقيم السائدة" نحو النظام السياسي، والتي تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم - بأن القيم السياسية السائدة للثقافة السياسية فى المجتمع المصري في تلك الحقبة . كانت تستند على قيم الثقافة الإسلامية ؛ بإستثناء نخبة صغيرة من المجتمع قد تبنَّت الثقافة الغربية، واقتصرت فى غالبيتها على

---

[1] نفس المرجع ص ٢٨٩ – ٢٩١ .

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٨٢ .

الطبقة الأرستقراطية والقلة الباقية من الطبقة المتوسطة، وهي التي تلقت تعليمها منذ التنشئة في مدارس تقوم على المنهج الغربي [1].

ولما كانت، الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري، قد تَبنَّت الثقافة الإسلامية، حيث كان يتلقى غالبية المصريين قسطا من التعليم الإسلامي من خلال الكتاتيب في الجوامع، وعدد قليل كان يتلقى تعليمه فى المدارس الدينية للأزهر ؛ فإنه يمكننا أن نستنتج أيضاً مما أورده البشرى في عبارة "لطفي السيد" : إن السلطة الشرعية هي سلطة الخديوي والسلطة الفعلية هي سلطة الإنجليز" [2] ـ فى المسكوت عنه ـ دلالة سياسية بإعتبار أن هذه العبارة كانت تُسوِّغ فكرة شرعية الطاعة للحاكم وأولى الأمر فى الثقافة الإسلامية التقليدية، والتأكيد على الخضوع للحاكم الخديوي، وعدم الثورة عليه رغم تبعيته لسلطة الاحتلال الإنجليزي، رغم ما لحقه من عار وخيانة جرَّاء تعاونه مع سلطة الاحتلال وأنه امتداد للخديوي توفيق الذي استدعاهم لغزو البلاد، رغم كل ذلك فإنه صاحب السلطة الشرعية !! . وهناك أيضاً دلالة سياسية أخرى، في ثورة ١٩١٩م حين ثارت الجماهير المصرية على الاحتلال الإنجليزي كان هدفها الاستقلال، الأمر الذى يكشف عن رسوخ القيم والمثل العليا للثقافة المصرية، والتى نواتها الصلبة الإسلام والتى ترفض فكرة الخضوع للغزاة المستعمرين وعدم الثورة عليهم، فى نفس الوقت لم تنادى الجماهير بعزل "الخديوي" .

ثم كان لوصول بعض الأفكار الاشتراكية الماركسية وما كان لها من أثر فى توعية الجماهير، وذلك اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، ما أضاف إلى ثقافة الجماهير، أفكارا جديدةً من منبع جديد خلاف منبع الدين .

---

[1] طارق البشرى – الحوار الاسلامى العلمانى _ دار الشروق ط٣ – ٢٠٠٦ص ١٦ – ٢٠ .

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية مرجع سابق _ ص ١١٠ .